



## **Role of Financial Analyses by Liquidity Indicators in Diagnosing Banking Performance**

**Assist.prof.Dr. Saad Majeed Al-Janabi<sup>1\*</sup> and Ali Mashkor Roish<sup>2</sup>**

<sup>1,2</sup> University of Al-Muthanna: College of Administration and Economics

### **ABSTRACT**

The study aimed at the role of financial analysis by liquidity indicators to diagnose the performance of a sample of private Iraqi commercial banks and to identify the banks with good performance from the banks with bad performance in order to identify the financial position of the banks at an early date, which allows the bank's management and supervisory authorities to intervene to take the necessary corrective measures at the time appropriate so that the bank does not reach the stage of danger. The study relied on a sample of banks consisting of (10) banks belonging to a community consisting of 44 banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period from 2010 to 2019 in order to know the extent of their contribution to assessing the performance of the banks under study, using a number of financial methods (liquidity indicators). and statistics (Excel program) in order to analyze the study's variables and test its hypotheses, and the study reached a number of conclusions, the most important of which (liquidity indicators are one of the most important financial analysis tools to know the performance of banks and their efficiency, for ease of use and giving accurate realistic results on banking performance) and accordingly the study came out with a number Among the most prominent recommendations (the researcher recommends the introduction of other financial indicators that the study did not address, to identify their impact on banking performance and a larger sample than the sample of this study).

### **Keywords:**

---

Received:19/12/2022

Accepted:24/2/2022

Published:31/6/2022

---

\*Corresponding Author:

## دور التحليل المالي بمؤشرات السيولة في تشخيص الاداء المصرفي

الباحث : علي مشكور رويش<sup>2</sup>  
جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د سعد مجيد الجنابي<sup>1</sup>  
جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد

### المستخلص

**المستخلص:** هدفت الدراسة الى دور التحليل المالي بمؤشرات السيولة لتشخيص الاداء لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وتحديد المصارف ذات الاداء الجيد من المصارف ذات الاداء السيئ بهدف التعرف على المركز المالي للمصارف في وقت مبكر مما يسمح لإدارة المصرف والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب حتى لا يصل المصرف الى مرحلة الخطر . واعتمدت الدراسة على عينة من المصارف تتكون من (10) مصارف تنتمي الى مجتمع يتكون من 44 مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2010 الى 2019 من اجل معرفة مدى مساهمتها في تقييم الاداء للمصارف قيد الدراسة ، وباستخدام عدد من الاساليب المالية (مؤشرات السيولة) والاحصائية (برنامج Excel) من اجل تحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها ، وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها ( تعد مؤشرات السيولة من اهم ادوات التحليل المالي لمعرفة اداء المصارف ومدى كفاءتها وذلك لسهولة استخدامها واعطاء نتائج واقعية دقيقة عن الاداء المصرفي ) وبناء على ذلك خرجت الدراسة بعدد من التوصيات ابرزها ( يوصي الباحث بإدخال مؤشرات مالية أخرى لم تنظر لها الدراسة للتعرف على تأثيرها في الاداء المصرفي وعلى عينة أوسع من عينة هذه الدراسة ).

**الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي ، مؤشرات السيولة، الاداء المصرفي .

**المبحث الاول : منهجية الدراسة :**

**اولا : مشكلة الدراسة :** تعاني المصارف التجارية من تراجع في ادائها المالي وبالتالي لا يمكنها الوقوف او تحديد مركزها المالي بشكل جيد ، لذا اصبحت عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسات المصرفية امر لا بد منه ، ومن ثم اصبحت لزاما على المدير المالي اجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الارقام التي تتغير بين مدة واخرى ، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الارقام حتى يتمكن من معرفة الموقف المالي الحقيقي للمؤسسة المصرفية وتحديد نقاط القوة والضعف وفي ضوء ذلك يتم اتخاذ القرارات الادارية اللازمة . لذا تتجسد مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية :

هل ان التحليل المالي بمؤشرات السيولة قادر على قياس الاداء للمصارف عينة الدراسة وتحديد نقاط القوة والضعف ؟ ومن المشكلة الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

- ❖ هل ان التحليل المالي بالسيولة النقدية قادر على تشخيص الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة ؟
- ❖ هل ان التحليل المالي بالسيولة القانونية قادر على تشخيص الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة ؟

**ثانياً: اهمية الدراسة :** تأتي اهمية الدراسة من خلال الاعتماد على نتائج التحليل المالي للبيانات المدرجة في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية وذلك لقياس ادائها المصرفي وايضا تأتي اهميتها من اهمية مؤشرات التحليل المالي بواسطة مؤشرات السيولة (نسبة السيولة النقدية - نسبة السيولة القانونية) .

**ثالثاً : اهداف الدراسة :** تهدف الدراسة الى بيان اثر التحليل المالي بمؤشرات السيولة لتشخيص فاعلية الاداء للمصارف التجارية العراقية المبحوثة من خلال :

1. التعرف على المفاهيم الأساسية للتحليل المالي ومؤشرات السيولة والكيفية التي يمكن من خلالها تشخيص الاداء المصرفي من خلال مقارنة هذه المؤشرات مع معيار السوق العام .
2. الاختبار التجريبي فيما اذا كان هناك اثر للتحليل المالي بمؤشرات السيولة قادر على تشخيص الاداء لعينة المصارف وبالتالي التعرف على المصارف الجيدة والسيئة .

**3. تسليط الضوء على واقع المصارف التجارية العاملة**

في القطاع المصرفي العراقي لمعرفة المميزات الخاصة بهذا القطاع الحساس وذلك من خلال تحليل القوائم المالية لعينة من المصارف التجارية العاملة فيه .

**رابعاً : فرضيات الدراسة :** بضوء تساؤلات المشكلة تم صياغة الفرضيات الرئيسية والفرعية على النحو التالي :

**❖ الفرضية الرئيسية : ان التحليل المالي بمؤشرات**

**السيولة** قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة . وتتفرع الى الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الفرعية الاولى:** ان **التحليل المالي** بمؤشر السيولة النقدية قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة ؟

2. **الفرضية الفرعية الثانية :** ان التحليل المالي بمؤشر السيولة القانونية قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة ؟.

**خامساً: عينة ومجتمع الدراسة :** يتكون مجتمع الدراسة من (44) مؤسسة مصرفية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وكانت العينة المختارة (10) مصارف تجارية اهلية للمدة من 2010-2019 وتم اختيار العينة باعتبارها من اكثر المصارف تداولاً ونشاطاً واستمرارية في السوق دون انقطاع .

**سادساً : حدود الدراسة :** تم اخذ مجموعة من المصارف التجارية العراقية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية الذي يقع في العاصمة بغداد منطقة الكرادة مقابل المسرح الوطني حيث تم الاعتماد على المدة الزمنية الواقعة بين عامي (2010-2019) .

**المبحث الثاني : الاطر الفكرية الفلسفية لأساسيات****التحليل المالي والسيولة المصرفية:**

**اولا : مفهوم التحليل المالي :** يعد التحليل المالي اداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة في الماضي والحاضر والمساعدة في اتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن معلومات كبيرة من البيانات المالية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية ولا يكفي اعداد القوائم المالية وكشف الارباح والخسائر بل يجب تحليلها من خلال استخدام الاساليب والادوات المناسبة من اجل تحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن اداء المؤسسة بالماضي بالإضافة الى التنبؤ في مستقبلها بعد ذلك يتم تفسير نتائج التحليل لخدمة جميع الاطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية ، ويعد التحليل باستعمال المؤشرات

**خامساً : أدوات التحليل المالي :** يحاول المصرف تحقيق أهدافه من أجل الوصول الى قرارات عقلانية فأن على المدير المالي لهذا المصرف ان يستخدم ادوات التحليل ونذكر منها: (الدوري وابو زناد ، 2006 : 16 )

❖ مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة: توضح هذه الاداة التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة الى سنة اخرى من خلال اعوام عديدة ، فتبين مدى التقدم او التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى اعوام في حياتها .

❖ المقارنة في الاتجاهات بالاستناد الى رقم قياسي وتساعد هذه الاداة في التعرف على التغيرات على مدى اكثر من سنتين في تقادي عيوب المقارنة من سنة الى سنة اخرى .

❖ التعرف على الاهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات (التحليل الهيكلي) وتوضح هذه الاداة معلومات مهمة عن التركيب الداخلي في القوائم المالية ، من خلال التركيز على عنصرين اساسيين هما :

1. مصادر اموال المصارف وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الاجل وطويلة الاجل وحق الملكية.
2. كيفية توزيع المصادر في مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة واخرى .

❖ قائمة التدفق النقدي : يتم تقسيم قائمة التدفق النقدي الى ثلاث مجموعات مختلفة وكما يأتي :

- أ- التدفق النقدي من العمليات التشغيلية
- ب- التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية
- ت- التدفق النقدي من خلال العمليات التمويلية .

**سادساً: مقومات التحليل المالي :** للوصول الى نتائج التحليل المالي المستهدف يجب ان توفر المقومات التي يمكن تحديدها بما يأتي (مطر ، 2000 : 4 )

- أ- يجب ان تكون هنالك مصداقية ودقة في البيانات التي يتم اعتمادها في عملية التحليل المالي مع ملائمتها من جهة اخرى حتى يتمكن المحلل من الوصول الى تحليل يتميز بالفاعلية وتحقيق الغايات المرجوة منه .
- ب- اتباع اسلوب علمي مدروس يتناسب مع عملية التحليل وصولاً لتحقيق الاهداف وكما يجب ان تتسم الادوات والاساليب المستخدمة في عملية التحليل بالموضوعية والملائمة مع عمل المؤسسة او المشروع مع التنبؤ باتجاهاته المستقبلية .
- ت- يجب ان تتوافر للمحلل معلومات عن الطبيعة عمل المؤسسة المصرفية مع الامام بكافة الظروف المحيطة

المالية ومنها مؤشرات السيولة من اقدم ادوات التحليل المالي واهمها (شونوف ، 2012 : 1 ) .

**ثانياً : اهمية التحليل المالي :** ان مختلف العوامل التي ساهمت في زيادة اهمية التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات التي يمكن ذكر منها الاتي ( : Nacer, 2009 , 15 ) .

- 1- تحديد مدى كفاءة الادارة في جمع الاموال من ناحية وتشغيلها من ناحية اخرى .
- 2- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو .
- 3- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة .

**ثالثاً : اهداف التحليل المالي :** ان الهدف الاساس للتحليل المالي هو تفسير الارقام في القوائم المالية من اجل توضيح المشروع من مختلف الزوايا ، وكيف يمكن ان تخدم معلومات التحليل المالي لذوي المصالح من وجود شركة الاعمال كما ان المعلومات التي تنتج عن التحليل المالي سوف تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية ، كما يتضمن التحليل المالي دراسة مفصلة عن البيانات التي وردت في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الاداء المالي من اجل تفسير وتعيين مواطن الضعف والقوة بالسياسات المالية المتبعة بالمؤسسات ، وهذا يمكن المؤسسة من التخطيط للمستقبل في ضوء انجازات الماضي . ( مطر ، 2010 : 3 ) .

**رابعاً : مراحل عملية التحليل المالي :** يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل وهذا تعتمد على نوع التحليل واهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي بانه يتضمن عدة مراحل هي : (جميل ، 1980 : 25 )

- 1- تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا ان يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه ومدى اهمية هذا الهدف وتأثيره ويلاحظ ان اهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة الى اخرى ومن هنا نجد ان العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .
- 2- تحديد المدة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعنى اوضح تحديد السلسلة الزمنية (عدة سنوات) التي سيتم تحليل بياناتها .
- 3- اختيار اسلوب التحليل المناسب : تتعدد اساليب التحليل المالي المتاحة امام المحلل ومنها استخدام اسلوب النسب المالية ومنها مؤشرات السيولة وكذلك الاساليب الاقتصادية وغيرها اذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة امام مجموعة من البدائل وعليه ان يتخذ البديل الانسب .

بالاتزامات المستحقة على المصرف دون تأخير.  
(الحسيني والدوري، 2000: 93)

اما السيولة المصرفية : هي الاحتفاظ في موجودات سائلة عن موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية من عمليات سحب الودائع والأقراض . (ابو حمد وقُدوري ، 2005 : 225 )

ويتبين من اعلاه عدم اختلاف بين مفهوم السيولة والسيولة المصرفية الا فيما يخص الهدف من السيولة ، فتعد السيولة بشكل عام هي وجود سيولة تحت اليد او موجود قابل للتحويل الى سيولة نقدية بسهولة من اجل الايفاء بالاتزامات على المصرف . ( حنفي و قرياقص ، 2000 : 55 ) لذلك يتبين بان هناك ثلاث ابعاد للسيولة يجب مراعاتها وهي الوقت ( اي سرعة تحويل الموجود الى نقد ) والمخاطرة ( اي احتمال انخفاض في قيمة الموجود الذي يراد تسويله ) و الكلفة ( اي الخسارة او التضحية المالية المرتبطة بعملية تحويل الموجود الى نقد ) .

( Howells and Bain , 2000 : 8 )

فالسيولة تعد من اهم مهام ادارة المصرف فيتوجب عليها قياس وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره الادارة ، فأحتياجات سيولة المصرف يجب ان تكون مقاسه وربما تكون فيها مخاطرة اذا ما امتلك المصرف عددا كبيرا من مصادر السيولة ذات الارباح المنخفضة من اجل توفير السيولة اللازمة له ، ومن جهة ثانية فان انخفاض مستوى السيولة بالمصارف قد يعرضها الى مشاكل مالية كبيرة قد تؤدي الى فشلها ( Hempel , et , al , 1994 : 158 ) .

لذا يرى الباحث ان على ادارة راس المال العامل ومنها ادارة السيولة النقدية ان تخفض المخاطرة التي قد يتعرض لها المصرف من خلال الموازنة ما بين المخاطرة التي قد يتعرض لها المصرف والعائد الذي قد يحصل عليه المصرف اي بمعنى ان يحتفظ المصرف بالسيولة النقدية حسب احتياجاته لانه اذا احتفظ اكثر من اللازم ستزداد تكلفة راس المال واذا انخفضت السيولة عن الحد المقرر سيتعرض المصرف الى مخاطرة التخلف عن الوفاء بالتزاماته .

تاسعاً: الاداء المصرفي مفهومه واهميته: يعد الاداء المصرفي من المفاهيم التي نالت الاهتمام الكبير في مختلف المراجع وفي العديد من الدراسات التي تناولت

سواء كانت الظروف الداخلية لها او الخارجية قبل القيام بالإجراءات التحليل بالإضافة الى امتلاك المحلل مؤهلات علمية ومهنية تساعده في اجراء تلك العملية مما يمكنه من استخدام الاساليب والادوات العلمية في عملية التحليل المالي للوصول بأهداف التحليل وتفسير النتائج ووضع استنتاجاته هذه العملية واستقراء اتجاهات المؤسسة المستقبلية مع تميزه بالموضوعية وعدم التحيز الشخصي .

**سابعا : التحليل المالي بمؤشرات السيولة :** المؤشرات المالية تعد من الادوات المهمة في تقييم الاداء للمصرف التجاري وقدرته على مواجهة الالتزامات المستحقة حاليا ومستقبلا لذلك فقد تعددت التعريفات بالنسبة لمؤشرات السيولة من قبل الباحثين والكتاب فمنهم من عرفها بانها تمثل : اداة تشخيصية اساسية من ادوات التحليل المالي الذي يعد البداية في قياس الاداء ومن ثم تنتهي بعملية التقييم ( 298 : 199 Macnemamim ) . واهم هذه النسب هي **نسب السيولة** : فهذه النسبة تقيس العناصر السائلة والعناصر التي تكون قريبة من السيولة من اجل معرفة ان المشروع لا يعاني من العسر المالي بمجال سداد التزاماته ويستدل من هذه النسب على مدى توفر عنصر الكفاءة المالية للعميل :

اذ تسمى هذه النسبة ايضا بنسبة السيولة العادية ويتم الاستفادة منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الالتزام بالسداد وايضا تكشف عن مقدار تغطية الموجودات المتداولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات المتداولة وكلما كانت سيولة الشركة عالية هذا يدل ان النسبة عالية ومقدراتها كبيرة في الالتزام بالتسديد ( Osteryong , 2007 : 19 )

**ثامناً : السيولة المصرفية مفهومها واهميتها:** تعتبر السيولة مصطلح شائع بلغة المصارف والاسواق المالية ، فهي تبين قدرة المصرف على تلبية او الالتزام بشكل فوري من خلال تحويل اي موجود من الموجودات الى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة .

لذلك فان السيولة لا تعني فقط تحويل الموجود الى نقد ، وانما تحويله الى نقد دون خسارة ، لان السيولة يجب ان ترتبط بالربح ، وتمثل سيولة المصرف بقدرته على تلبية جميع طلبات عملائه التي تتعلق في سحب الودائع المختلفة او تقديم التسهيلات اللازمة والموجودات لهم التي تتمثل في النقود السائلة بالأوقات التي يراها او يختارها العملاء . (العلاق ، 2000 : 11 ) او هي ما تحتفظ به المؤسسة من الاموال على هيئة نقد او موجودات سريعة التحول الى نقد وبدون خسارة من قيمتها ، اذ ان الهدف الاساسي منها هو الايفاء

وهذا ما يتطابق مع الفرضية الرئيسية والتي تنص (ان التحليل المالي بمؤشرات السيولة قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) اذ تم تشخيص اداء المصارف الجيد من اداء المصارف السيئ من حيث موقف السيولة النقدية من خلال العمود 13 من الجدول المذكور انفاً .

وفي عام 2010 بلغ معدل السوق (1.357) والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.869 و مصرف الخليج التجاري بقيمة 3.996 و مصرف الموصل بقيمة 2.444) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداؤها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2010 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف كردستان ، مصرف الاستثمار العراقي ، المصرف الاهلي العراقي ومصرف اشور الدولي والمصرف التجاري العراقي) والتي بلغت نسبة سيولتها على التوالي ( 0.711، 0.742، 1.095، 1.122، 0.026، 1.036، 0.533). وهذا ما اكدت عليه الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص (ان التحليل المالي بمؤشر السيولة النقدية قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) اذ تم تشخيص اداء المصارف الجيدة من اداء المصارف السيئة.

اما في عام 2011 بلغ معدل السوق(0.923) والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.155 و مصرف كردستان بقيمة 1.446 و مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.453 و مصرف التجاري العراقي بقيمة 1.131) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2011 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل ومصرف اشور الدولي والتي بلغت نسبة سيولتها على التوالي 0.654، 0.732، 0.885، 0.821، 0.804، 0.148). وهذا ما اشارت اليه الفرضية الفرعية الاولى .

وفي عام 2012 بلغ معدل السوق ( 0.995) والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.199، مصرف كردستان بقيمة 1.555، مصرف

الاداء المصرفي. ويعرف بانه : تشخيص الحالة المالية للمصرف من اجل معرفة قدرته على انشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات و جدول حسابات النتائج والجدول الملحق(2005:23). (Amaud) , وعرف الاداء من قبل مجموعة من الباحثين فمنهم من اشار الى الاداء بانه النشاط : بمعنى هو عملية وليس نتيجة تبين في فترة ما . ( Bernard c , Serge evraert) اما (2000 : 931) بانه النجاح : بمعنى لا يوجد بحد ذاته انما يمثل النجاح ويختلف بحسب العوامل والمؤسسات . : ( Serge 287 : 1992 , evraert). اذا الاداء هو نتيجة نشاط : بمعنى تقدير للنتائج المحصلة . وعرف الاداء المصرفي بسبب تطور مفهومة ونظرة ذوي المصالح له عبر الزمن يصعب تحديد تعريف واضح له ، حيث : يولد الاداء المصرفي نتيجة تعبير عن أنشطة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية من خلال دورة النشاط والتي تبين قرارات ذات الاثر الرجعي ( Mike and 185 : 2011 , Pipa ). ويرى الباحث

بان الاداء المصرفي : هو الاداة التي تستعمل للتعرف على نشاط المصرف بهدف قياس النتائج المحققة ليتم مقارنتها مع الاهداف الموضوعية للوقوف على المعوقات وتشخيص اسبابها من اجل اتخاذ القرارات اللازمة لتجاوزها .

#### المبحث الثالث : اختبار دور التحليل المالي بمؤشرات نسب السيولة

نسبة السيولة النقدية في المصارف عينة الدراسة : تتكون نسبة السيولة من خلال قسمة النقدية / اجمالي ودائع العملاء ، اذ تشير هذه النسبة الى مدى قدرة الشركة على تغطية سحب الودائع من المصرف من قبل العملاء، وبحسب الجدول (1-1) للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2010-2019) ان معدل السوق العام قد بلغ ( 1.173 ) وان المصارف التي حققت معدل اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من ( مصرف كردستان بقيمة 1.413 و مصرف الاسلامي العراقي بقيمة 1.392 و مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 1.401 و مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.432 و مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.247 و مصرف اشور الدولي بقيمة 1.434 ) ، اما بالنسبة للمصارف التي حققت معدل ادنى من معدل السوق العام هي كل من ( مصرف بغداد بقيمة 0.549، مصرف الشرق الاوسط اذ بلغ متوسطه 0.957 و مصرف الموصل بقيمة 1.074 و المصرف التجاري العراقي بقيمة 0.831 ) .

وفي عام 2015 بلغ معدل السوق (1.030) والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.345 ، مصرف كردستان بقيمة 1.981 ، ومصرف الاستثمار العراقي بمقدار 1.389 ، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.191 و مصرف اشور الدولي بقيمة 1.618 ) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق لعام 2015. اما بالنسبة للمصارف التي حققت مستوى اداء اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2015 هي كل من ( مصرف بغداد و مصرف الشرق الاوسط و مصرف الخليج التجاري و مصرف الموصل و مصرف التجاري العراقي والتي بلغت نسبة سيولتها على التوالي 0.980، 0.953، 0.541، 0.139، 0.161 )

اما في عام 2016 بلغ معدل السوق ( 1.265 ) والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.348 ، مصرف كردستان بقيمة 3.223 ، مصرف الاستثمار العراقي 1.502 ، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.885 و مصرف اشور الدولي بقيمة 1.514 ) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق لعام 2016. اما بالنسبة للمصارف التي حققت مستوى اداء اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2016 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل ، مصرف التجاري العراقي والتي بلغت نسبة سيولتها على التوالي 0.685، 1.117، 0.386، 0.122، 0.871 ) .

اما بالنسبة لعام 2017 بلغ معدل السوق (1.169) والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.784 و مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.253 و مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.664 و مصرف الموصل بقيمة 1.553 و مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.466 و مصرف اشور الدولي بقيمة 1.486 ) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق لعام 2017. اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2017 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف كردستان و مصرف التجاري العراقي والتي كانت نسبة سيولتها النقدية على التوالي 0.087 ، 0.309 ، 0.621 ) .

الاهلي العراقي بقيمة 1.664 ، مصرف اشور الدولي بقيمة 1.172 و مصرف التجاري العراقي بقيمة 1.225) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق . اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2012 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل والتي بلغت سيولتها على التوالي 0.034، 0.822، 0.753 ، 0.614 ، 0.916). وهذا ما نصت عليه الفرضية الفرعية الاولى .

اما في عام 2013 بلغ معدل السوق (1.119) والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.232 ، مصرف كردستان بقيمة 1.509 و مصرف الموصل بقيمة 1.184 و مصرف اشور الدولي بقيمة 2.625) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق لعام 2013. اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2013 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الخليج التجاري و مصرف الاهلي العراقي و مصرف التجاري العراقي والتي بلغت سيولتها على التوالي 0.728، 0.765، 0.817، 1.064، 1.064، 0.198) . وهذا مطابق للفرضية الفرعية الاولى .

اما بالنسبة لعام 2014 بلغ معدل السوق (1.339) والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.409 ، مصرف كردستان بقيمة 1.644 ، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 1.385 و مصرف اشور الدولي بقيمة 2.726) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق لعام 2014. اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2014 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل و مصرف الاهلي العراقي و مصرف التجاري العراقي والتي بلغت نسبة سيولتها النقدية على التوالي 0.665، 0.976 ، 0.973، 1.288، 1.214، 1.112) . وهذا يطابق الفرضية الفرعية الاولى

مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.173 ، مصرف كردستان بقيمة 1.152 ، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 1.139 ، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.423 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 1.384) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق لعام 2019. اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2019 هي كل من ( مصرف بغداد بقيمة 0.862، مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.113 ، ومصرف الموصل بقيمة 0.871 ومصرف اشور الدولي بقيمة 0.978) . وهذا ما اشارت اليه الفرضية الفرعية الاولى للسنوات من 2010 الى 2019 اذ تم تشخيص الاداء الجيد للمصارف وهذه المصارف توفر سيولة نقدية وتستطيع تسديد التزاماتها او السحب المفاجئ للودائع ، اما بالنسبة للمصارف ذات الاداء السيئ من الطبيعي انها تتعرض الى مخاطر كبيرة وهي عدم الوفاء بالتزاماتها وربما تتعرض الى الفشل المالي

وفي عام 2018 بلغ معدل السوق (1.396) والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 3.489، مصرف الخليج التجاري بقيمة 3.144 ومصرف الموصل بقيمة 1.426) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق لعام 2018. اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2018 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف العراقي الاسلامي ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف كردستان ، مصرف الاهلي العراقي ومصرف اشور الدولي ومصرف التجاري العراقي والتي بلغت سيولتها على التوالي ( 1.075، 1.307، 0.220، 1.082، 1.034، 1.075)

اما في العام 2019 بلغ معدل السوق ( 1.137 ) والمصارف التي حققت اعلى او يساوي متوسط السوق هي كل من ( مصرف الاسلامي العراقي بقيمة 1.273

الجدول (1-1) نسبة السيولة النقدية للمصارف للمدة من (2010-2019)

ت	المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط المصرف	min	Max
١	مصرف بغداد	0.711	0.654	0.034	0.728	0.665	0.953	0.685	0.087	0.106	0.868	0.549	0.034	0.953
٢	مصرف العراقي الاسلامي	1.869	1.155	1.199	1.232	1.409	1.345	1.348	1.784	1.307	1.273	1.392	1.155	1.869
٣	مصرف الشرق الاوسط	0.742	0.732	0.753	0.765	0.976	0.980	1.117	1.253	1.075	1.173	0.957	0.732	1.253
٤	مصرف كردستان	1.095	1.446	1.555	1.509	1.644	1.981	3.223	0.309	0.220	1.152	1.413	0.220	3.223
٥	مصرف الاستثمار	1.122	0.885	0.822	0.817	1.385	1.389	1.502	1.462	3.489	1.139	1.401	0.817	3.489
٦	مصرف الخليج التجاري	3.996	0.821	0.614	1.064	0.973	0.541	0.386	1.664	3.144	1.113	1.432	0.386	3.996
٧	مصرف الموصل	2.444	0.804	0.916	1.184	1.288	0.139	0.122	1.553	1.426	0.871	1.074	0.122	2.444
٨	المصرف الاهلي	0.026	1.453	1.664	1.064	1.214	1.191	1.885	1.466	1.082	1.423	1.247	0.026	1.885
٩	مصرف اشور الدولي	1.036	0.148	1.172	2.625	2.726	1.618	1.514	1.486	1.034	0.978	1.434	0.148	2.726
١٠	مصرف التجاري	0.533	1.131	1.225	0.198	1.112	0.161	0.871	0.621	1.075	1.384	0.831	0.161	1.384
	المعيار الصناعي	1.357	0.923	0.995	1.119	1.339	1.030	1.265	1.169	1.396	1.137	1.173		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية

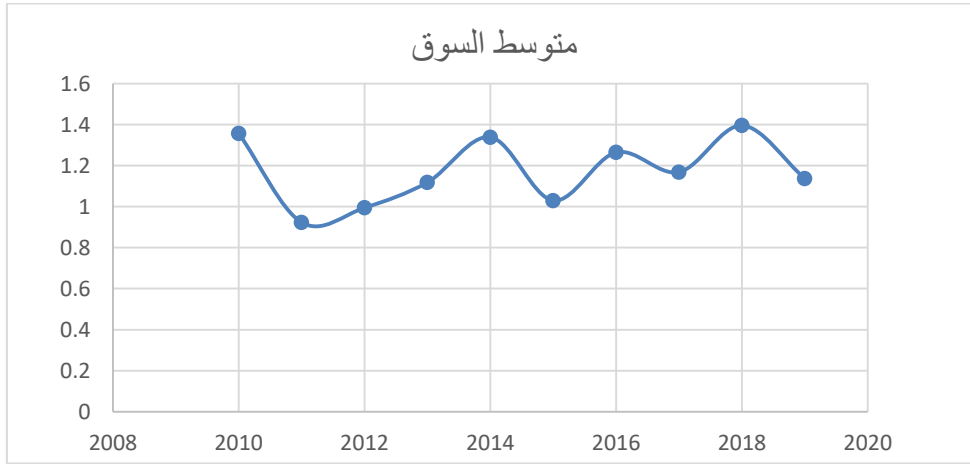
العمودي نسبة السيولة النقدية للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعيار العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (1.173) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان نسبة السيولة النقدية لسنة 2010 مرتفعة اعلى من المعيار العام للسوق ثم انخفضت من سنة

كما يوضح الشكل (1-1) منحني متوسط السوق لنسبة السيولة النقدية من خلال (قسمة النقدية / اجمالي ودائع العملاء) للمصارف التجارية العراقية الخاصة ، حيث يمثل المحور الافقي للمدة من 2010 - 2019 والتي يبلغ عددها (10) سنوات ، بينما يمثل المحور



من المعيار العام ثم اخذت بالارتفاع تارةً والانخفاض تارة اخرى اعلى وادنى من المعيار العام للسوق حتى سنة 2019.

2011 واستمرت بالانخفاض حتى سنة 2013 ثم عاودت الارتفاع سنة 2014 اعلى من المعيار العام للسوق ، ومن ثم انخفضت نسبة السيولة النقدية عام 2015 ادنى



شكل (1-1) منحنى متوسط السوق لنسبة السيولة النقدية للمصارف عينة الدراسة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية

متوسط السوق هي كل من ( مصرف الخليج التجاري بقيمة 4.554 و مصرف الموصل بقيمة 5.776 ومصرف العراقي الاسلامي بقيمة 2.112 ومصرف اشور الدولي 2.065) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2010 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف كردستان ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الاهلي العراقي ومصرف التجاري العراقي والتي بلغت نسبة سيولتها القانونية على التوالي (0.711، 0.801، 1.094، 1.122، 1.229، 1.533)

اما في عام 2011 بلغ معدل السوق (1.071) والمصارف التي حققت نسبة سيولة قانونية اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.188 ، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.108 ، مصرف كردستان بقيمة 1.446 ، مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.469 ، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.701 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 1.305) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من

ب - نسبة السيولة القانونية في المصارف عينة الدراسة : تتكون نسبة السيولة القانونية من خلال قسمة النقدية + شبه النقدية / اجمالي الودائع ، وبحسب الجدول (2-1) للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2010-2019) بان معدل السوق العام قد بلغ ( 1.472 ) وان المصارف التي حققت معدل اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.483 ، مصرف كردستان بقيمة 1.889 ، مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.819 ، مصرف الموصل بقيمة 1.784 و مصرف اشور الدولي بقيمة 2.255) ، اما بالنسبة للمصارف التي حققت معدل ادنى من معدل السوق العام هي كل من ( مصرف بغداد بقيمة 0.727 ، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.054 ومصرف الاستثمار العراقي بقيمة 1.401 ، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.454 و مصرف التجاري العراقي بقيمة 0.850) . وهذا ما يتطابق مع الفرضية الرئيسية والتي تنص (ان التحليل المالي بمؤشرات السيولة قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) اذ تم تشخيص اداء المصارف الجيد من اداء المصارف السيئ من حيث موقف السيولة القانونية من خلال العمود 13 من الجدول المذكور انفاً .

ففي عام 2010 بلغ معدل السوق (2.000) والمصارف التي حققت نسبة سيولة قانونية اعلى من

معدل السوق لعام 2011 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الموصل ومصرف اشور الدولي والتي كانت نسبة سيولتها القانونية على التوالي ( 0.659 ، 0.885 ، 0.804 ، 0.148 ) .

مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2014 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل و مصرف الاهلي العراقي ومصرف التجاري العراقي والتي كانت نسبة سيولتها القانونية على التوالي 0.666 ، 0.976 ، 0.973 ، 1.288 ، 1.258 ، 1.117 ) .

اما بالنسبة لعام 2012 بلغ معدل السوق (1.241) والمصارف التي حققت نسبة سيولة قانونية اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف كردستان بقيمة 1.555 مصرف الخليج التجاري بقيمة 2.131 ، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.686) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2012 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف العراقي الاسلامي ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف التجاري العراقي و مصرف اشور الدولي بقيمة 2.934) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2015 هي كل من ( مصرف بغداد بقيمة 0.397 ، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.979 ، مصرف الموصل بقيمة 0.537 و مصرف التجاري العراقي بقيمة 0.166 ) .

وفي عام 2013 بلغ معدل السوق ( 1.175 ) والمصارف التي حققت نسبة سيولة قانونية اعلى من متوسط السوق هي كل من ( المصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.232 ومصرف كردستان بقيمة 1.509 و مصرف الموصل بقيمة 1.183 و مصرف الاهلي العراقي 1.272 و مصرف اشور الدولي بقيمة 2.625) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2013 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف التجاري العراقي والتي كانت نسبة سيولتها القانونية على التوالي 0.736 ، 1.143 ، 0.817 ، 1.039 ، 0.198 ) .

بالنسبة لعام 2016 بلغ معدل السوق (1.378) والمصارف التي حققت نسبة سيولة قانونية اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 1.501 ، مصرف كردستان بقيمة 3.222 ، مصرف اشور الدولي بقيمة 3.512) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2016 هي كل من ( مصرف بغداد بقيمة 0.430 ، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.348 ، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.117 ، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.719 ، مصرف الموصل بقيمة 0.707 و مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.362 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.871 ) .

وفي عام 2017 بلغ معدل السوق (1.959) من ناحية نسبة السيولة القانونية والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف كردستان بقيمة 3.090 ومصرف الموصل بقيمة 2.550 و مصرف الاهلي العراقي بقيمة 2.162 و مصرف اشور الدولي بقيمة 3.986) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي حققت مستوى اداء اقل من

معدل السوق لعام 2011 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الموصل ومصرف اشور الدولي والتي كانت نسبة سيولتها القانونية على التوالي ( 0.659 ، 0.885 ، 0.804 ، 0.148 ) .

اما بالنسبة لعام 2012 بلغ معدل السوق (1.241) والمصارف التي حققت نسبة سيولة قانونية اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف كردستان بقيمة 1.555 مصرف الخليج التجاري بقيمة 2.131 ، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.686) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2012 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف العراقي الاسلامي ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف التجاري العراقي و مصرف اشور الدولي و مصرف الموصل والتي كانت نسبة سيولتها القانونية على التوالي 0.785 ، 1.198 ، 0.918 ، 0.821 ، 0.916 ، 1.171 ، 1.225 ) .

وفي عام 2013 بلغ معدل السوق ( 1.175 ) والمصارف التي حققت نسبة سيولة قانونية اعلى من متوسط السوق هي كل من ( المصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.232 ومصرف كردستان بقيمة 1.509 و مصرف الموصل بقيمة 1.183 و مصرف الاهلي العراقي 1.272 و مصرف اشور الدولي بقيمة 2.625) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2013 هي كل من ( مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف التجاري العراقي والتي كانت نسبة سيولتها القانونية على التوالي 0.736 ، 1.143 ، 0.817 ، 1.039 ، 0.198 ) .

اما في عام 2014 بلغ معدل السوق (1.344) والمصارف التي حققت نسبة سيولة قانونية اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.409 ، مصرف كردستان بقيمة 1.644 ، مصرف الاستثمار العراقي 1.384 و مصرف اشور الدولي بقيمة 2.726) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من

وفي العام 2019 بلغ معدل السوق ( 1.104 ) والمصارف التي حققت نسبة سيولة قانونية اعلى من معدل السوق هي كل من ( مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.273 ، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.173 ، مصرف كردستان بقيمة 1.152 ، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 1.139 ، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.423 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 1.384 ) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف كان اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2019 هي كل من ( مصرف بغداد بقيمة 0.862 ، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.785 ، مصرف الموصل بقيمة 0.871 ومصرف اشور الدولي بقيمة 0.978) . وهذا ما اشارت اليه الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص (ان التحليل المالي بمؤشر السيولة القانونية قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) للسنوات من 2010 الى 2019 اذ تم تشخيص الاداء الجيد للمصارف وهذه المصارف تمتلك سيولة قانونية جيدة وتستطيع تسديد التزاماتها وموقفها سليم تجاه البنك المركزي ، اما بالنسبة للمصارف ذات الاداء السيئ من الطبيعي انها تتعرض الى مخاطر كبيرة وهي غير ملتزمة تجاه البنك المركزي وربما تتعرض الى مخاطر كبيرة مستقبلاً.

مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2017 هي كل من ( مصرف بغداد بقيمة 1.017 ، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.783 ، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.253 ، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 1.462 ، مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.664 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.625 ) .

اما في عام 2018 بلغ معدل السوق (2.154) من ناحية نسبة السيولة القانونية والمصارف التي حققت اعلى من متوسط السوق هي كل من ( مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 3.489 ومصرف الخليج التجاري بقيمة 3.143 ومصرف الموصل بقيمة 3.203 ومصرف اشور الدولي بقيمة 2.410 ومصرف كردستان بقيمة 2.198 ) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2018 هي كل من ( مصرف بغداد بقيمة 1.009 ، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.947 ، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.074 ، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.991 ، المصرف التجاري العراقي بقيمة 1.076 ) .

الجدول (2-1) نسبة السيولة القانونية للمصارف للمدة من (2010-2019)

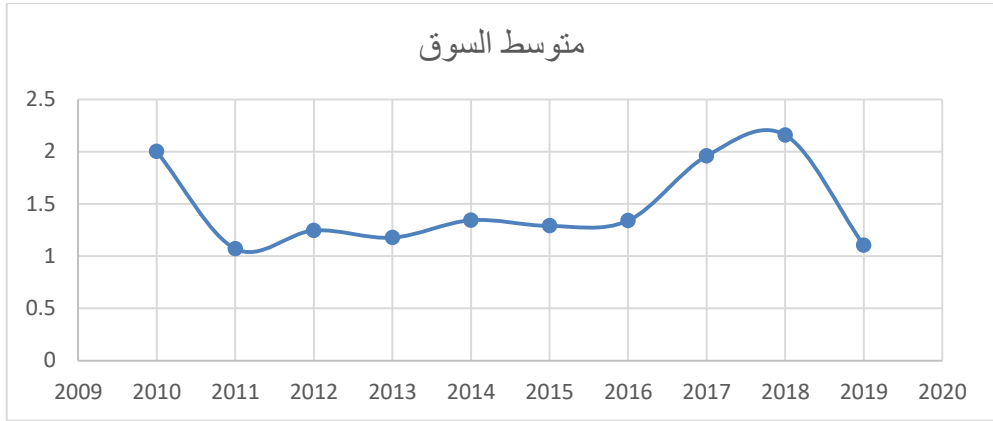
ت	المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط المصرف	min	Max
١	مصرف بغداد	0.711	0.659	0.785	0.736	0.666	0.397	0.430	1.017	1.009	0.862	0.727	0.397	1.017
٢	مصرف العراقي	2.112	1.188	1.198	1.232	1.409	1.344	1.348	1.783	1.947	1.273	1.483	1.188	2.112
٣	مصرف الشرق الاوسط	0.801	1.108	0.918	1.143	0.976	0.979	1.117	1.253	1.074	1.173	1.054	0.801	1.253
٤	مصرف كردستان	1.094	1.446	1.555	1.509	1.644	1.980	3.222	3.090	2.198	1.152	1.889	1.094	3.222
٥	مصرف الاستثمار	1.122	0.885	0.821	0.817	1.384	1.389	1.501	1.462	3.489	1.139	1.401	0.817	3.489
٦	مصرف الخليج التجاري	4.554	1.469	2.131	1.039	0.973	1.719	0.719	1.664	3.143	0.785	1.819	0.719	4.554
٧	مصرف الموصل	5.776	0.804	0.916	1.183	1.288	0.537	0.707	2.550	3.203	0.871	1.784	0.537	5.776
٨	المصرف الاهلي	1.229	1.701	1.686	1.272	1.258	1.452	0.362	2.162	1.991	1.423	1.454	0.362	2.162
٩	مصرف اشور	2.065	0.148	1.171	2.625	2.726	2.934	3.512	3.986	2.410	0.978	2.255	0.148	3.986
١٠	مصرف التجاري	0.533	1.305	1.225	0.198	1.117	0.166	0.871	0.625	1.075	1.384	0.855	0.166	1.384
	المعيار الصناعي	2.000	1.071	1.241	1.175	1.344	1.289	1.378	1.959	2.154	1.104	1.472		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية

العام للسوق ثم انخفضت سنة 2011 ادنى من المتوسط العام للسوق واستمرت بالانخفاض متذبذبة تارة ترتفع وتارة اخرى تنخفض ولكن ادنى من المعيار العام للسوق حتى سنة 2016 ، ومن ثم ارتفعت نسبة السيولة القانونية عام 2017 اعلى من المعيار العام ثم اخذت بالارتفاع حتى وصلت الى اعلى مستوياتها في سنة 2018 ومن ثم انخفضت في سنة 2019 اقل من المعيار العام للسوق وهذا يدل على ان المصارف غير مستقرة ماليا .

ويوضح الشكل (1-2) منحى متوسط السوق لنسبة السيولة القانونية من خلال (قسمة النقدية + شبة النقدية / اجمالي الودائع ) للمصارف التجارية العراقية الخاصة ، حيث يمثل المحور الافقي للمدة من 2010 – 2019 ، والتي يبلغ عددها ( 10 ) سنوات ، بينما يمثل المحور العمودي نسبة السيولة القانونية للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول اعلاه ان المعيار العام للسوق لهذا المؤشر بلغ

( 1.472 ) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان نسبة السيولة القانونية لسنة 2010 مرتفعة اعلى من المعيار



شكل (2-3) منحى متوسط السوق لنسبة السيولة القانونية للمصارف عينة الدراسة (المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية)

4- تشير نتائج التحليل المالي بمؤشرات السيولة القانونية صحة الفرعية الثانية فمن خلال السيولة القانونية عند مقارنتها مع المعيار العام لمؤشرات السيولة تم تشخيص اداء المصارف الجيدة من السيئة .

#### ثانيا : التوصيات :

1. ضرورة اعتماد المصارف التجارية الخاصة نظام لتقييم اداءها من خلال تبني كادر خاص في المصارف تناط به مسؤولية تقييم الاداء على مستوى كل مصرف من مصارف عينة الدراسة خاصة والقطاع المصرفي عامة .
2. حتى تكون عملية التحليل المالي لها دورها المنشود يتطلب ذلك وجود معايير متعددة (متوسط السوق العام لكل نسبة وليس فقط نسب السيولة ) لقياس الأداء المصرفي ومقارنته مع

#### المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

##### اولا : الاستنتاجات :

- 1- تعد مؤشرات السيولة من اهم ادوات التحليل المالي لمعرفة اداء المصارف ومدى كفاءتها وذلك لسهولة استخدامها واعطاء نتائج واقعية دقيقة عن الاداء المصرفي .
- 2- تشير نتائج التحليل المالي بمؤشرات السيولة الى صحة الفرضية الرئيسية والتي تنص على ان (مؤشرات السيولة قادرة على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) .
- 3- تشير نتائج التحليل المالي بمؤشرات السيولة النقدية الى صحة الفرعية الاولى فمن خلال السيولة النقدية عند مقارنتها مع المعيار العام لمؤشرات السيولة النقدية تم تشخيص اداء المصارف الجيدة من السيئة .

الاداء من اجل رفع مستوى فاعلية وكفاءة اداء المصرف مستقبلاً .

### المصادر :

#### اولاً: المصادر العربية :

- 1- شبيب ، دريد كامل، مقدمة في ادارة المالية المعاصرة ، الطبعة الثالثة ، 2013 ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الاردن .
- 2- شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث – طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، 2012 ، ط 1 ، عمان ، الاردن ، دار زهران للطبع والنشر .
- 3- مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والاقتصادي 2010 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ، 3 .
- 4- احمد توفيق جميل ، الادارة المالية 1980 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- 5- الدوري مؤيد عبد الرحمن و ابو زناد نور الدين اديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب 2006، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الاردن .
- 6- الحسيني فلاح حسن عداي والدوري مؤيد عبد الرحمن عبدالله : ( ادارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر 2000 ) عمان ، الاردن ، دار وائل للطباعة والنشر .
- 7- بشير عباس العلق : ( ادارة المصارف – مدخل وظيفي ) ، الاردن ، 2001 .
- 8- حنفي عبد الغفار و قرياقص رسمية: ( اسواق المال ) 2000 الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر .

#### ثانياً : المصادر الاجنبية :

9. Macnemamim , jim  
"financial management , the bath press" (1999)
10. Osteryoung , S.j., Newman . L.D. and Davies g. L., 2007 , "small firm Finance , Harcourt Brace" .
11. Nacer Eddine Saadi ,2009 "analyse financiere d entreprise methods et outils d analyse et de diagnostic en

تلك المعايير لمعالجة الجوانب السلبية والارتقاء بها مستقبلاً وتعزيز الجوانب الايجابية .

3. اهتمام المصارف بمؤشرات السيولة التي لها اثر في تشخيص فاعلية الاداء للعمل على تحسين اداءها مستقبلاً .
4. اهتمام المصارف بمؤشرات السيولة والموازنة مابين العائد والمخاطرة لها اثر في تشخيص فاعلية الاداء المصرفي .
5. يوصي الباحث بإدخال مؤشرات مالية أخرى لم تنظر لها الدراسة للتعرف على تأثيرها في الاداء المصرفي وعلى عينة أوسع من عينة هذه الدراسة.
6. ينبغي اعتماد نتائج التحليل المالي بمؤشرات السيولة لهذه الدراسة من قبل المصارف العاملة في سوق العراق للأوراق المالية للتعرف على الاداء من قبل المصارف عامة والمصارف عينة الدراسة خاصة لمعالجة اداءها المتدني وتعزيز اداءها الجيد .
7. اتضح من خلال نتائج التحليل المالي بمؤشرات السيولة التي توصلت اليها الدراسة في مجال الاداء المصرفي ان هناك تذبذب في قيم مؤشرات السيولة من سنة الى اخرى مما يتطلب من المصارف المعنية الوقوف على اسباب هذا التفاوت ومحاولة لمعالجة جوانب الضعف وتعزيز جوانب القوة في الاداء المصرفي .
8. يوصي الباحث بضرورة ادخال القائمين على ادارة المصارف بدورات تدريبية لتحسين قدراتهم ومهاراتهم وتطويرها في مجال تقييم normes francaise et internationaux . I harmattan , paris , france” .
12. Howlls , peter , Bain , keith , 2000 ( financial markets and Institutions ) 3 ed , prentice Hall , .
13. Hempel , George H , simonson , Donald coleman , alan , 1994 . ( Bank Management ) 4 ed , john wily 8 son Inc U.S.A , .